# تأثير المؤتمرات الدولية في صناعة السياسات البيئية العالمية.

**بلة نزار: طـالب دكتـــوراه**
**كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية**
**جامعة الجزائر 03**

**ملخص**

إن مشكلة تغير المناخ اليوم أصبحت من القضايا الأكثر اهتماما من قبل الدول والمنظمات العالمية، وأضحت قضية البيئة تطرح بقوة على الساحات السياسية والاقتصادية العالمية ومحل نقاش المختصين والعلماء من أجل البحث عن حلول تنقض البشرية من أخطار التلوث الناجم عن تغير المناخ والاحتباس الحراري الذي يهدد الكون, ومن هذا المنطلق اتخذت الدول الكبرى إجراءات للحد من هذه الظاهرة من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات للحد من زيادة التلوث,ومن هنا أصبحت حماية البيئة مسؤولية مشتركة للدول,وملقاة على عاتق الجماعة الدولية للمضي قدما نحو توفير قواعد ومبادئ اتفاقية مع بعضها البعض وذلك لتنظيم استخدام الموارد البيئية والحفاظ عليها من التلوث.

**الكلمات المفتاحية :**

التلوث,البيئة,النفايات,الغازات الدفيئة,التنمية المستدامة,المناخ.

Résumé :

Le problème du changement climatique aujourd'hui est devenu plus intéressé par les questions des pays et des organisations internationales, et est devenue la question de l'environnement mis fermement sur la scène politique et économique mondiale et discutèrent des spécialistes et des scientifiques afin de rechercher des solutions pour dénoncer

l'être humain contre les dangers de la pollution causée par les changements climatiques et le réchauffement climatique qui menace l'univers, en ce sens pris des mesures importantes de pays pour réduire ce phénomène par la conclusion de plusieurs accords et protocoles visant à réduire davantage la pollution, est devenue par conséquent la protection de l'environnement commun aux pays de la responsabilité, et se trouvant sur la responsabilité de la communauté internationale à aller de l'avant de fournir les règles et principes de l'évapotranspiration Entre eux pour réguler l'utilisation des ressources environnementales et les protéger de la pollution.

**مقدمة:**

التلوث خطر يهدد البيئة وكوكب الأرض من شمالها إلى جنوبها,فالإنسان المعاصر بتقدمه وعلمه وتكنولوجيته أفسد أكثر مما أصلح وبهذا أضحت البيئة حاليا في مواجهة مشاكل التلوث والتي لم تستطع التصدي لها, حيث أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالنشاط البشري تركت عبر السنين بصماتها على المظاهر العمرانية والفصائل البيئية أحدثت تغييرات عميقة في حياة الإنسان وعالم الطبيعة، وفتحت آفاقا مستقبلية جديدة تحوم حولها مخاطر جمة تهدد نوعية وديمومة الحضارة الإنسانية والتوازنات البيئية المعقدة.

لقد أضحت قضية البيئة تطرح بقوة على الساحات السياسية والاقتصادية العالمية ومحل نقاش المختصين والعلماء من أجل البحث عن حلول تنقض البشرية من أخطار التلوث الناجم عن تغير المناخ والاحتباس الحراري الذي يهدد الكون، ومن هذا المنطلق اتخذت الدول الكبرى إجراءات للحد من هذه الظاهرة من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات للحد من زيادة التلوث، ولهذا تسعى السياسة

البيئية الرشيدة إلى ضبط السلوكات السلبية للأطراف وتنفيذها في إطار السعي نحو تحقيق حماية بيئية مستدامة وهو شغل الشاغل لمنفذي هذه السياسات كونها تعرقل عملية التنمية ,إلا أنها تعمل أيضا على تحقيق تنمية شاملة ونظيفة حيث يسهر على حماية البيئة مجموعة من القطاعات الإدارة المركزية والمحلية، ولتفعيل دور هذه السياسات الدولية في صناعة السياسات البيئية العالمية .

جاء هذا الدليل المتواضع لمعرفة **مامدى تأثير المؤتمرات الدولية في صناعة السياسات البيئية العالمية** ؟ وهي الإشكالية الرئيسية لرسم هذا الدور في عملية السياسة البيئية لنتخذه اختيارا واعيا ومدروسا لأهداف جماعية، ولهذا تسعى الدول على حماية البيئة باعتبارها اللبنة الأولى لكل سياسة من خلال جملة من الإجراءات القانونية والتنظيمية والأدوات الاقتصادية لتنظيمها والسهر على حمايتها من كل مخاطر التلوث.

إن الإجابة على هذا التساؤل وانطلاقا من السياسات البيئية العالمية بشأن التغيرات المناخية يتطلب الموقف طرح الفرضية التالية: كلما كانت السياسات البيئية هدفها تحقيق التنمية المستدامة كانت هناك رؤية مستقبلية حقيقية للحد من التلوث،وكلما غلب على هذه السياسات طابع المصلحة خيبت آمال الشعوب والدول للحد من التلوث.

**-المؤتمرات الدولية والسياسات البيئية العالمية " الحقائق والتحديات" :**

## 1-مؤتمر استوكهولم (05-16-جوان-1972)

في هذه السنة بالذات كان بداية تطور القانون الدولي البيئي مع أول مؤتمر أنعقد في السويد بستوكهولم وذلك بسبب تخوف الدول المتقدمة من تردي الأوضاع البيئية

في العالم، وقد وضعت لأول مرة المسائل البيئية في صلب الاهتمامات الدولية وقد اعتمد المشاركون 113 دولة آنذاك تصريحا مكونا من 26 بندا ، ولهذا السبب قامت الأمم المتحدة بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP "اليونيب "Program Environnement" للنظر في المشاكل البيئية العالمية حيث وضعت برامج وأهداف وتأسيس العديد من المنظمات الخاصة بحماية البيئة، حيث ركز مؤتمر ستوكهولم على مفهوم البيئة والتنمية المستدامة فربط بين البيئة والتنمية وحمل مسؤولية التدهور البيئي للدول المتقدمة[1].

ومع ذلك طرحت عدة مبادئ لتحسين البيئة البشرية ومعالجتها حيث صدر إعلان بشأن البيئة البشرية ليشكل وثيقة مبادئ أساسية، الهدف منه هو صياغة إعلانا لحفظ البيئة البشرية وحمايتها من أخطار التلوث ويكون له صفة العالمية بمعنى أن كل الدول معنية تحت مظلة اليونسكو[2]، وتوضيحا لذلك أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي نتج عن هذا المؤتمر كان برهانا على صدق النية للتعاون الدولي لحماية البيئة في العالم ويعمل على التنسيق والتقييم لمكافحة التلوث ودعم كل الأمور البيئية لمنظمات الأمم المتحدة حيث ركز هذا البرنامج على تمويل برامج البيئة داخل الأمم المتحدة وخارجها ومتابعة التنفيذ لهذه البرامج وتقصي الوضع البيئي تحت المراقبة المستمرة والبحث والمراجعة[3].

---

[1]-شكراني الحسين," من مؤتمر أستوكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012 مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية",**بحوث اقتصادية عربية**,المغرب،العددان 63 -64 ،2013 ،ص ص150،149 .

[2]-غونتر هاندل,إعلان الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية إعلان استوكهولم 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992،المكتبة السمعية البصرية،الأمم المتحدة،2012 ،ص1 ،2،تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 2017/09/01 على الموقع الإلكتروني التالي: www.un.org/law/arl

[3]-بن عياش سمير,السياسات البيئية وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر 1999-2013 ،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات سياسية مقارنة,قسم التنظيم السياسي والإداري ،جامعة الجزائر3 ،2015 ،ص58.

زيادة على ذلك ناقش مؤتمر ستوكهولم واقع الفقر في العالم وخاصة البلدان المتخلفة وعلاقة الفقر بالبيئة وغياب التنمية في العالم وعلى أن الفقر سبب من أسباب التدهور البيئي، ولذلك طرحت عدة مسائل إما وإما أي إما تحقيق النمو الاقتصادي أو تحسين الجودة البيئية نتيجة لذلك سادت عدة أفكار متعلقة بالسياسات البيئية لتوجيه النشاط الصناعي والتنموي وعدم خلط بينهما لأن ذلك يؤدي إلى نتائج وخيمة بسبب المصالح المتضاربة بين الدول المتقدمة[1]، وتم إنجاز أعمال المؤتمر بتكوين لجان متخصصة وقسمت إلى ثلاثة مجموعات:

تختص **الأولى** بالمستوطنات البشرية و**الثانية** بالتنمية والموارد الطبيعية **والثالثة** مختصة بالأمور الخاصة بالملوثات[2]،حيث أصدر المؤتمر ثلاث قرارات مهمة تتمثل في المبادئ البيئية في شكل إعلان وخطة عمل تحتوي على 109 توصيات من أجل حماية البيئة في العالم بالإضافة إلى اعتبارات مالية توجه المؤسسات البيئية نحو صيانة ومكافحة التلوث العالمي[3]،وهذا ما ترجمته في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث شجع على التعاون عن طريق تمكين الأمم المتحدة والشعوب لتحسين معيشة المواطن وحماية بيئته الطبيعية والصناعية، ويعمل على ترقية أداء أعمال الدول من خلال التعاون الدولي في صنع السياسات البيئية، وحسن التخطيط لتحفيز الشركاء لتنفيذ هذه السياسات[4].

وتعتبر إدارة الأمم المتحدة المحرك الأساسي لحل مشكلات البيئة وأنه أصبح دائما برمجة البيئة في العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية وهو ما أدى إلى عولمة

---

[1]–حسونة عبد الغني،الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة,رسالة دكتوراه في الحقوق تخصص قانون أعمال ،جامعة محمد خيضر بسكرة,قسم الحقوق،2013/2012،ص30.

[2]–علي بن علي مراح،المسؤولية الدولية عن التلوث عبر الحدود,رسالة دكتوراه دولة في القانون العام،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة,2006،2007، ص46.

[3]–نفس المرجع,ص47.

[4]–مراد بن سعيد,صالح زياني،" فعالية المؤسسات البيئية الدولية"،**مجلة دفاتر السياسة والقانون**،العدد التاسع,جوان، 2013 ،ص2016.

التفكير البيئي وبداية الوعي الجماعي في مؤتمر ستوكهولم بحتمية حماية البيئة ولذلك وضعت مبادئ عالمية لمواجهة الأخطار العالمية قبل تفاقمها[1].

لعل تقييم مؤتمر ستوكهولم يدفعنا إلى فهم أمور سلبية وإيجابية ولكن هذا لا يعني أن هذا المؤتمر قد فشل، بل كان الأساس والقاعدة للولوج إلى عالم كانت الدول بعيدة كل البعد عن واقع البيئة وما يجري وسوف يجري من كوارث تحدق بهذا العالم الصغير ومن بين هذه التقييمات:

- لم يصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تطبيق كل المبادئ المعلن عنها في مؤتمر ستوكهولم لأنها لا تملك القوة التنفيذية, ولأنها كانت سببا في تطور القانون الدولي البيئي فإن PNUE حرص دائما على إعطائها مركز علمي إلا أنها لم تتحصل عليه وهو ما حير الخبراء والمحللين في ذلك[2].

-كان سببا في حل الخلافات بين الشمال المتقدم والجنوب لتنسيق العمل البيئي الوطني والشراكة الإقليمية والدولية ،بالإضافة إلى انعكاس مبادئ المؤتمر في عدة دول حيث قامت التشريعات القانونية بإفراز عدة مواد في دساتيرها من بينها حماية البيئة البشرية[3].

## 2-مؤتمر ريودي جانيرو (03-04-جوان-1992) :

انعقد هذا المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة وبعد مضي 10 سنوات عن مؤتمر ستوكهولم زادت اهتمامات الدول حول موضوع البيئة وحمايتها حيث شارك مايزيد

---

[1]-عبد المؤمن مجذوب، لمين هماش،" مكانة السياسات البيئة ضمن أجندة الأمم المتحدة"،**مجلة دفاتر السياسة والقانون**،العدد الخامس عشر,جوان،2016،ص605.

[2]-زيد المال صافية,حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي,رسالة دكتوراه في الحقوق تخصص القانون الدولي,جامعة مولود معمري تيزي وزو,2013 ,ص63.

[3]-فاتن صبري سيد الليثي, الحماية الدولية لحق الإنسان في بيئة نظيفة,رسالة دكتوراه في العلوم القانونية تخصص قانون دولي إنساني,جامعة الحاج لخضر باتنة,قسم العلوم القانونية,2013/2012 ,ص111.

عن 100 رئيس دولة و1500 منظمة غير حكومية (149 دولة و4000 شخص)،في هذا المؤتمر ومن ضمن المسائل التي نوقشت هي التغيرات المناخية changements climatiques ،والتنوع البيولوجي والانبعاثات السامة والنفايات الخطيرة[1].

لقد نتج عن هذا المؤتمر تطور "مصطلح التنمية المستدامة" كنتيجة للخبراء والعلماء المهتمين بالتنمية وحماية البيئة [2]،وتعني الاستدامة العيش الكريم باعتماد وسائل مراعية للبيئة وحسب تقرير برونتلاند عام 1987 عرفت التنمية المستدامة على أنها " هي التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"، والتغير المناخي الآن هو النواة الأساسية في التنمية المستدامة حيث عالج المؤتمر توقعات خطيرة بحلول 2050 لأن عدد سكان الأرض سيرتفع من 6.7 مليارات حاليا إلى 9.2 مليارات نسمة في 2050 ,

والمشكلة الكبرى تبقى في الإحترار العالمي[3]، ولهذا كان هذا العام لسنة 1992 في الدولة البرازيلية ريودي جانيرو المؤتمر العالمي الذي غير المفاهيم وأدخل مصطلحات بيئية جديدة وسلسلة من المبادرات القائمة على أطر وجهات فاعلة متعددة مثل المنظمات الدولية، الجماعات المحلية، المجتمع المدني، والشركات وبطبيعة الحال كل الدول بدون استثناء، فطبق جدول أعمال القرن 21 الذي أعتمده 173 بلدا على جميع الجهات الفاعلة بما في ذلك السلطات المحلية والدول وحتى الشركات ويمثل هذا الجدول 21 المحلي أو الوطني استجابة عملية وميدانية للتنمية المستدامة تتكيف مع الاحتياجات المحددة للمحليات، وبالتالي فهي حالة ذهنية جديدة تميزت بفكرة "المشاركة" لجميع الجهات الفاعلة وإستراتيجية "إعادة التنظيم" الذي بدأته القاعدة

---

[1] –ديب كمال،**أساسيات التنمية المستدامة**،ط1،الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2015 ،ص37.

[2] –علي أحمد خليفة، مرجع سابق،ص45.

[3] –ريتشارد ريفز،جون نيل، ترجمة: دانيال صالح، **ماجستير إدارة الأعمال في 80 دقيقة**، ط1، لبنان ،هاشيت أنطوان حياتيات،2012،ص19.

لاستخدام شروط ريو هذا التعدد يولد فكرة من التفسيرات والمقترحات ونحن نبحث على إنشاء هياكل وإعادة تشكيل المؤسسات المعنية بقضايا التنمية أو القضايا الاجتماعية أو البيئية[1].

يشير تقرير 1981 لوضع البيئة العالمي الذي أعده مصطفى طلبة مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الوضع العالمي البيئي ليس بخير خاصة تأثر المياه الجوفية وتسرب المواد الكيماوية السامة,بالإضافة إلى السلسلة الغذائية والإقتصاد البيئي والتلوث الجوي والبحري[2]، وهو ما كان محور الدراسة في مؤتمر ريو.

### 3-مؤتمر كيوطو1997 :

انعقد مؤتمر كيوتو في اليابان والذي تم التوقيع عليه يوم 16 فيفري 1997 لدول الأطراف المعنية للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ برعاية الأمين العام للأمم المتحدة, والهدف من هذا المؤتمر هو طلب البلدان الصناعية الحد من إنبعاثات غازات الدفيئة وعلى الأخص ثاني أكسيد الكربون ,وبصورة أكثر تحديدا التزمت البلدان المتقدمة بخفض إنبعاثات من غازات الدفيئة بنسبة 5.2 ٪ في المتوسط دون مستويات الإنبعاثات الإجمالية لعام 1990 خلال فترة الالتزام من 2008 إلى 2012[3]،حيث طرح البروتوكول عددا من المسائل الصعبة خاصة من طرف بلدان الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي كان للولايات المتحدة الأمريكية نية العودة إلى مستويات الإنبعاثات لعام 1990 ويبدأ التخفيض خلال فترة من 2008 إلى

---

[1]-Chantal Bonnet، Marché et développement durable un modèle gagnant ،édition alpha،Alger,2006,p47.

[2]-عبد القادر رزيق المخادمي،**التلوث البيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل**،ط1،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2006،ص ص59،60.

[3]- Christoph Böhringer، The Kyoto Protocol:A Review and Perspectives، Discussion Paper، No. 03-61,p10. ftp://ftp.zew.de/pub/zew-docs/dp/dp0361.pdf

2012 حيث بلغت نسبة التخفيض بالنسبة لروسيا 0٪ على أساس روسيا قد خفضت نسبة الإنبعاثات لديها أكثر من 30٪ مقارنة بنسب التلوث مند عام 1990 محققة فائض من حصص التلوث، وحققت المطلوب منها، و7٪ بالنسبة للو.م.أ دون مستوى عام 1990 وبالنسبة للإتحاد الأوربي 8٪ أقل من ذلك واليابان 6٪ من مستوى الإنبعاثات من عام 1990 أيضا،وإسلندا 10٪فوق عام 1990 وأستراليا 8٪ والنرويج 1٪ وسيطلب من عدة بلدان العودة إلى مستويات عام 1990 كروسيا وأوكرانيا[1] ،وما يثير الجدل أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت في سنة 2001 التصديق على البروتوكول معتبرا أن تكاليف الاقتصاد الأمريكي ستكون مرتفعة جدا وإعفاء البلدان النامية من أهداف الإنبعاثات الملزمة لن يكون مقبولا وهو ما إتخدته الهند والصين حجة أنهما من الدول النامية.

ومن ضمن ماجاء به المؤتمر هي آلية التنمية النظيفة CDM ومثال على ذلك أن البلد الذي لديه سقف إنبعاثات كاليابان فإذا بنى مثلا الصين محطات توليد الكهرباء في بلد ما دون سقف إنبعاثات فإن الفرق بين إنبعاثات غازات الدفيئة التي قد تكون ناجمة عن توليد الطاقة باستخدام التكنولوجيا الصينية التقليدية في المصانع الصينية وتلك التي يمكن أن تكون ناجمة عن توليد الطاقة باستخدام التكنولوجيا اليابانية في ذلك سوف تعتبر تخفيضات مشتركة بين اليابان والصين وتسمى آخر آليات كيوتو "التنفيد المشترك" الذي يسمح بنقل تخفيضات الإنبعاثات من خلال نقل التكنولوجيا وما إلى ذلك فيما بين البلدان ذات الحد الأقصى للإنبعاثات وهناك انتقادات تجاه الإتجار بالإنبعاثات مثل يعهد بمصير الأرض إلى نخبة المضاربة[2].

---

[1]– J.W. Anderson، "The Kyoto Protocol on Climate Change،" This paper of Climate Change، (November 1997)،p14.

[2]–Takao Aibaa،Tatsuyoshi Saijob، The Kyoto Protocol and Global Environmental Strategies of the EU، the U.S. and Japan: A Perspective from Japan، (Japan:Institute of Social and Economic Research، Osaka University، Ibaraki، January 2002)،p2.

ولضمان حماية البيئة فقد وضعت في هذا المؤتمر آلية تسمى ب" cap and trad" بمعنى كل منشأة صناعية لها الحق في حصة محددة من الغازات المنبعثة أو تشتري حصص أخرى من مصانع أطلقت غازات أقل فالمنشأت االتي ليس لها كمية كربون يسمح لها ببيع حصصها بقصد المضاربة وأي دولة لا تستجيب للقوانين المعمول بها تعاقب بخفض الإنبعاثات إلى 30٪ في الفترة المقبلة ما بعد2007 [1].

وقد كانت المشاركة المحتملة للطاقة النووية في آلية التنمية النظيفة موضوع مناقشة مهمة لأن استخدام الطاقة النووية مثل الطاقات المتجددة مشاريع آلية التنمية النظيفة لتحل محل الوقود الأحفوري، والحد من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون،ولذلك فإن التقليل من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون آلية من آليات التنمية النظيفة سيكون في المستقبل لتشجيع التكنولوجيا الصديقة للبيئة لتسهم في ذلك [2] ،ومن هنا نستنتج أن هذا المؤتمر كان بمثابة البداية الحقيقية لوضع حد للإنبعاثات غازات الدفيئة لتحقيق أهداف بيئية وحماية كوكب الأرض وهو ما ألزم الدول المتقدمة بدعم الدول النامية ماليا في هذا المؤتمر لمساعدتها على تنفيد السياسة المشتركة لحماية البيئة خاصة أنها لم تكن ملزمة في هذا المؤتمر بأية إلتزامات في مجال مكافحة التلوث لأنها لم تكن ضحية التصنيع السيئ الذي انتهجته الدول المتقدمة[3].

---

[1]-محمد سليمان الأحمد،عبد الكريم صالح عبد الكريم،" الإطار القانوني لبيع حصص التلوث دراسة تحليلية في ضوء بروتوكول غتفاقية كيوتو بشأن الإقتباس الحراري"،**مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،العدد 12،ص14.

[2]- B. Abada، M. Belhamel، A. Saidi et S. Chergui"، Les énergies renouvelables et le protocole de Kyoto"، Revue des Energies Renouvelables ICRESD،N°:07،(Tlemcen: Centre de Développement des Energies Renouvelables، 2007)،p287.

[3] -فتيحة ليتيم،نادية ليتيم ،مرجع سابق،ص61.

## 4–مؤتمر جوهانسبورغ 2002 :

أنعقد مؤتمر قمة الأرض الثانية حول التنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا في 26 أوت إلى 4 سبتمبر من عام 2002، حضرها حوالي 160 دولة وضمت مختلف الناشطين من خبراء في البيئة والتنمية، لتقييم الوضع البيئي من عام 1992 إلى غاية 2002، إلا أن هذا المؤتمر لم يتضمن أي ملف تنفيذي يحتوي على مسؤوليات واضحة ومن ذلك أن العديد من المنظمات المهتمة بالبيئة والتنمية المستدامة كان هدفها الأول في هذه القمة هو كيفية إقامة مشاريع لصالح فقراء العالم عن طريق المساعدات التنموية والتي تقدمها دول الشمال إلى دول الجنوب النامية، ما يثير الانتباه هو تخفيض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مساعداتها من 61 مليار دولار إلى 56 مليار دولار وهو ماخيب آمال الدول الفقيرة من هذا القرار المجحف لصالح تنمية هذه البلدان[1]،هذا ما يفسر تدبدب قرارات هذا المؤتمر في بعض الجوانب مما شكل تدني في مستوى الوعي البيئي، رغم تأكيده على أجندة القرن 21 الخاصة للتنمية المستدامة على المستوى العالمي والمحلي وتأكيد المسؤولية المشتركة لدول العالم تحت شعار كل ملوث دافع لكل من يتسبب في تلويث البيئة، حيث تكون مسؤولية مادية للدول المتسببة في تدهور البيئة ولهذا قام المؤتمر بتقييم كل البروتوكولات التي جرت من 1992 إلى غاية 2002 وما مدى تنفيذها والالتزام بها خاصة بروتوكول 1993 الخاص بالتصحر وبروتوكول 1997 الخاص بالمناخ وبروتوكول مونتريال الخاص بالتنوع البيولوجي لسنة 2000 لتبني سياسة علاجية تعالج قمم عالمية مصاحبة لمسائل البيئة[2]، ويبين الفشل النسبي لتنفيذ جدول أعمال القرن 21 تخفيض تدهور البيئة والفقر حيث لا يمكن تحقيق بيئة نظيفة وتنمية مستدامة إلا إذا تم التصدي لظاهرة الفقر، وهو ما كان من أولويات المؤتمر وجدول

---

[1]–محمد غربي،**التكامل العربي بين دوافع التنمية المتدامة وضغوط العولمة**،ط1، لبنان : دار الروافد الثقافية ناشرون،2014،ص ص161،160.

[2]–عبد الله حجاب،" السياسة البيئية العالمية بين الواقع والمأمول" ، بومدين طاشمة(محررا)،**التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور**،ط1،مصر: مكتبة الوفاء القانونية،2016،ص ص572،573.

أعمال العالم للأهداف الإنمائية الحالية إلا أن الجدول عانى من عدم كفاية التمويل وأن مفهوم التنمية البشرية حل محل النمو الإقتصادي وذلك لإعطاء أولوية توزيع أفضل للثروة وتخفيض الفقر لأن النمو الإقتصادي لا يطرحم بالضرورة التنمية البشرية وهذا ما جعل البنك الدولي يعتمد مؤشر التنمية البشرية كمعيار لمقارنة التنمية بين البلدان ولهذا السبب أيضا تم التركيز على الديمقراطية الحقيقية التي تمثل الطبقات الفقيرة[1].وهذا ما أكده رئيس جنوب إفريقيا بقوله "أنه على الرغم من الأهداف المحققة في هذه القمة من وقف الدمار البيئي والفقر وعدم المساوات، وتحقيق التعاون بين دول الشمال ودول الجنوب،إلا أن النتيجة المأساوية لذلك هي البؤس الإنساني والتدهور البيئي الذي يمكن تجنبه بما في ذلك تنامي الفجوة يبن الشمال والجنوب"[2].

ويمكن تلخيص أهم التحديات التي ظهرت خلال المؤتمرفيما يلي:

1-مكافحة الفقر وتحقيق المساواة الإجتماعية.

2-حماية المناخ العالمي من تأثير سياسات الطاقة والنقل.

3-تكييف مسار العولمة الملآئمة للبيئة والعدالة الإجتماعية.

4-إستدامة الزراعة وتوفير الغذاء.

5-المحافظة على التنوع الحيوي والموارد الحيوية.

6-حماية التربة ومكافحة التصحر.

7-توفير المياه العذبة والإستخدام المستدام لها.

---

[1]-Mahi Tabet-Aoul،Developpement et Environnement au Maghreb contraintes et enjeux،2er ed، Alger،Edition impression benmerabet ،2011، p17،18.

[2]-قريد سمير،**حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية**،ط1،الأردن: دارحامد للنشر والتوزيع ، 2013، ص 119.

8-تكييف أنماط الإستهلاك.

9-ضرورة تطبيق الأجندة 21 في الدول النامية.

10-الحد من نفوذ الشركات متعددة الجنسيات.

11-الحاكمية البيئية والتقليل من النزعة العسكرية[1].

**5-مؤتمر كوبنهاغن للتغيرات المناخية 2009 :**

أنعقد المؤتمر الخامس عشر للأطراف المتعلق بتغير المناخ في كوبنهاغن التابع للأمم المتحدة ودام أسبوعين من 7 إلى 18 ديسمبر،يلزم البروتوكول البلدان المتقدمة بخفض إنبعاثات غازات الدفيئة نسبة 5,2 مقارنة بمستويات عام 1990 بحلول الفترة 2008-2012 إلا أن ذلك لم يتحقق بعد,حيث زادت إنبعاثات غازات الدفيئة العالمية نسبة 22٪،وقد حددت إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المجالات الرئيسية الأربعة التي يتعين توضيحها للمفاوضات في كوبنهاغن لكي تكون ناجحة وهي :

-تحديد أهداف واضحة لخفض الإنبعاثات المتوسطة الأجل التي تلزم بها البلدان الصناعية .

-وضع إجراءات للدول النامية للحد من إنبعاثات غازات الدفيئة.

-تحديد تمويل مستقر لهذه البلدان على خفض إنبعاثات غازات الدفيئة.

-تحديد المؤسسات التي ستتيح نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية[2].

---

[1] -محمد غربي,مرجع سابق,ص170 إلى غاية 163.

[2] - Elena Ares,oliver Bennett,Paul Bolton، climate change، research paper the copenhagen conference، (copenhagen :house of commons library، 2 decembre 2009)،p1.

وتعرف هذه الإتفاقية للأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تحت شعار "منع الخطر" للتدخل البشري المسيئ للبيئة لذلك وضعت رؤية مشتركة من أجل العمل الجماعي لخفض الإنبعاثات طويلة الأجل كالحد الأعلى للتركيزات في الغلاف الجوي لغازات الدفيئة من 450 إلى 350 أجزاء في المليون على سبيل المقارنة للتركيز الحالي من CO حوالي 390 جزء في المليون،بالإضافة إلى خفض الإنبعاثات العالمية نسبة 50٪ بحلول عام 2050 وهو الهدف الذي أقره مجموعة8 [1]. إن التحدي الذي يواجه المفاوضين في مؤتمر كوبنهاغن ويثير التوقعات المستقبلية الصادرة عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أنه إذا لم يتم خفض إنبعاثات الغازات الدفيئة فإن الإحترار العالمي يتجاوز مستوى الخطر الذي يبلغ 2 درجة مئوية، ومما يزيد الوضع سوءا أن عدت بلدان تعاني من الأزمة المالية العالمية مما ستعطي أولوية لرؤية الوضائف وتشجع رؤساء الدول على إعتبار الأزمة المالية وتغير المناخ تحديات كبيرة ويجب إعطاء أولوية للتصدي لتغير المناخ حتى في الأزمات الإقتصادية ودعم الإستثمار التكنولوجي الموفر للطاقة والطاقة المتجددة وفي خلق نمو منخفض الكربون[2].واتخدت سابقا في أندونيسيا أولى الخطوات في مؤتمر الأطراف الثالث عشر عام2007 إذ أعلن "خطة بالي" وأقرت الخطة إلى أن تعطيل الجهود الرامية إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة سوف يزيد من خطر العواقب وهو ما كان هدف كوبنهاغن للتوصل إلى مساندة هذه الخطة والتي إسترشدت بها مفاوضات اتفاقية المناخ ومن النقاط الأساسية مايلي:

---

[1] - Daniel Bodansky"، The Copenhagen Climate Change Conference: A Post-Mortem" ، ( University of Georgia School of Law، February 12, 2010)،p5.

[2] -*Veena Hudson، Rachel Jackson، "The UN Climate Change Conference،2009 (COP 15)،" ACCA Position Paper،(The Association of Chartered Certified Accountants August، 2009)،p5.

-فيما يتعلق بالسياسة,الإعتراف بخطورة المشكلة والحاجة إلى عمل جماعي تماشيا مع المبادئ القائمة.

-على مستوى التمويل,إلتزام الدول المتقدمة بتقديم 30 مليار دولار أمريكي للتمويل قصير الأجل بين عامي 2010 و2012 وتعبئة 100 مليار دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2020.لأغراض التخفيف ونقل التكنولوجيا.

-الإتفاق على إنشاء صندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ الذي سيحصل على نسبة كبيرة من التدفقات المالية وإنشاء فريق رفيع المستوى لدراسة مساهمة المصادر المحتملة للإيرادات في المبادرة لخفض الإنبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات[1].

**6-مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20 2012).**

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في حزيران يونيو 2012 لتقييم 20 سنة من العمل البيئي الماضي,وقد عالج المؤتمر عدة مشاكل ووضع أسس جديدة لهيكل عالمي جديد بخصوص التنمية المستدامة واعتمد المؤتمر أجندة خضراء رائدة وقرر تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مختلف المجالات من بينها, وضع إطارا برنامجيا مدته عشر سنوات بشأن الإستهلاك والإنتاج المستدامين جرى إدراجه في أنشطة الأمم المتحدة وتمثل الوثيقة رقم (القرار أ/ريس 66/288) تدابير سياسية واضحة من أجل تنمية مستدامة في المستقبل[2] .

---

[1] - THE COPENHAGEN CLIMATE SUMMIT, "A CLIMATE GROUP ASSESSMENT", the Copenhagen Conference, JANUARY 2010 ,p10.

[2] - Valeria Zolcerova," FROM STOCKHOLM OR RIO TO NEW YORK AND SLOVAKIA. SUSTAINABLE DEVELOPMENT AGENDA - AGENDA 2030",p 25,26.

ومن جهة أخرى أكد المؤتمر العمل على تشجيع السلطات الإقليمية والوطنية على تنفيد أهداف التنمية المستدامة بإعتبارها وسائل ضرورية لتوجيه عملية صنع القرار المتعلقة بها وتنفيدها، كما تم تعزيز المشاركة في إتخاد القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية ودعم المنظمات الإقليمية بما فيها اللجان التابعة للأمم المتحدة ومكاتبها لتحقيق الإستدامة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية لتيسير التماسك المؤسسي بين السياسات والخطط وتنفيد الإتفاقيات الإقليمية وتبادل المعلومات، كما تم ترحيب المبادرات الإقليمية مثل الشراكة "البوابة الخضراء" ويمكن لجميع الشركاء أن يشاركو فيه على أساس طوعي[1].

ولقد إعتمدت قمة ريو+20 إقتصاد أخضرللحفاظ على الموارد الطبيعية والقضاء على الفقر،وهوإقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان والعدالة الإجتماعية مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والخفض من معدل إنبعات الكربون والإدماج الإجتماعي, ومفهوم الإقتصاد الأخضر يعتمد على نهج إقتصادي سليم أي خلق ثروة جديدة مع نموذج الإقتصاد البيئي لوضع حد من إستنزاف الموارد ويتحقق ذلك عن طريق وضع إقتصاد خاص يقوم على تنظيم سياسات كالإعانات والحوافز الوطنية وإتفاقية التجارة والمعونة وضبط السوق الدولية بالقانون لإستدامة البيئة[2].

---

https://www.fm.uniba.sk/fileadmin/fm/Veda/Archive_CMR/vol10_2016_no1_2_zolcerova.pdf

[1]- Nations Unies," L'avenir que nous voulons", Conférence des nations unies sur développement durable, (19 juin 2012),p22.

[2] -programme de nations unies pour l'environnement,vers une économie verte pour un développement durable et une éradication de la pauvreté، 2001،pp1،2.

إن الهدف الرئيسي للمؤتمر هو ضمان تجديد الإلتزام السياسي بالتنمية المستدامة وتقييم التقدم والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة ومن أهم التطورات التي تحققت في ريو+20 أن المجتمع الدولي وافق على وضع أهداف للتنمية المستدامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعد عام 2015 بالإضافة إلى مسألة تدهور البيئة والتنوع البيولوجي التي كانت مستمرة بمعدل مرتفع كانت موضوعا محوريا للنقاش[1].

## 7–مؤتمر باريس بشأن تغير المناخ 2015 :

يعد مؤتمر باريس من أهم الإتفاقيات المبرمة بشأن تغير المناخ حيث إنعقد في 12 ديسمبر 2015 بإعتماد حوالي 195 بلدا وهو الإجتماع الحادي والعشرين، حيث إتفقت البلدان على وضع حد لإرتفاع درجات الحرارة في سقف لا يتجاوز درجتين مئويتين مع إعطاء الأولويات للطاقات المتجددة ووضع أسس جديدة للتنمية المستدامة. في هذا المؤتمر ساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمساعدات كثيرة لإنجاح هذا الإتفاق الباريسي كمساعدة عدة بلدان من بينها 36 بلدا تتمثل في نفقات مالية لتطبيق ما نص عليه في المؤتمر من برامج بيئية بالإضافة إلى مراقبة المؤسسات الملوثة وما إذا وفت ببنود العقد المبرم سابقا لخفض الإنبعاثات وعدم تجاوز الحد المطلوب,وإعطاء أهمية أيضا للسياسات وعلم البيئة لتحقيق بيئة نظيفة خالية من الإنبعاثات السامة[2] .

[1] - Hakim Hellal، "QUELLE PLACE POUR L'ENVIRONNEMENT DANS L'AGENDA POST-2015?", Centre universitaire de formation en environnement، (UNIVERSITÉ DE SHERBROOKE, Mai 2013)،p28.

[2]– التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2015،تم تصفح الموقع الإلكتروني للمنظمة يوم 2017/08/02 على الموقع التالي، www.unep.org ، ص2,

بالإضافة إلى مساعدة البلدان لمعالجة النفايات والعمل على تحويلها للنفع المادي إقتصاديا كتوليد 10 مليارات طن من النفايات البلدية سنويا [1].كما إتفق الخبراءأيضا على وضع قرارات مهمة في هذا المؤتمر للوصول إلى أهداف حقيقية لإنقاد البشرية من الخطر البيئي الذي يهدد الكون ومن بينها وضع خطط إستراتيجية لتقييم الأثر البيئي والحد من إرتفاع درجات الحرارة في 2°,لكن وكما قلنا سابقا إتفقت كل الدول على ذلك غير أن الدول الصغيرة الواقعة في جزر والمطلة على البحر بالحد من إرتفاع درجات الحرارة عند 1.5° درجة وذلك لعدم إنقراضها من الوجود وهو ما أكدت عليه هذه الدول في هذا المؤتمر وهذا مايدل على خطورة الوضع الذي يهدد الأرض لأن نسبة دوبات الجليد في القطب الشمالي أدى إلى إرتفاع نسب مياه البحر ما أدى إلى إختفاء الجزر المسطحة مع سطع الأرض خاصة بحلول عام 2050[2].

إن مخاوف البلدان المشاركة في هذا الإتفاق كان يصب نحو التهديد الخطير الذي يطرأ على تغير المناخ, خاصة الضررالذي تتعرض له الدول النامية لأنها لا تملك التكنولوجيا الحديثة للتصدي للآثار الضارة لتغير المناخ حيث صب الإهتمام على هذه الدول لتحقيق التنمية المستدامة فيها والقضاء على الفقر، بالإضافة إلى حماية النظم البيئية والتأكيد على إنضمام الجهات الفاعلة الرسمية والغير الرسمية لحماية البيئة[3].

ولهذا أنفقت الدول المتقدمة حوالي 100 مليون دولار سنويا من الآن حتى حلول عام 2020 حيث أسس الصندوق الأخضر للمناخ لتمويل المشاريع البيئية في هذه البلدان ومن بين القضايا الرئيسية أيضا خفض الإنبعاتات لقطاعات النقل البحري

---

1 -نفس المرجع،ص36.

2 -ماري لومي،إتفاق باريس بشأن تغير المناخ تداعيات الإتفاق على دولة الإمارات العربية المتحدة،أكاديمية الإمارات المتحدة،البرامج الأكاديمية التدريب التنفيدي البحوت والتحاليل،2015،ص4.

3 -الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ،مؤتمر الأطراف الدورة الحادي والعشرون،باريس 30 نوفمبر إلى 11 ديسمبر 2015،البند 4 (ب) من جدول الأعمال،ص26.

والجوي ومكافحة إزالت الغابات وإنشاء إطار دولي للعمل ضد الإحترار العالمي وبذلك فإن قمة باريس المناخية تعتبر مكسبا حتى وإن كان منقوصا[1].

**خلاصة :**

إن البعد البيئي أدى إلى تحديد موازين القوى البيئية خلال فترات تاريخية معينة وحتى الآن لا تزال المفاوضات متواصلة للحد من التلوث ووضع حلول مستقبلية فيما يتعلق بالتغيرات المناخية والتنوع البيولوجي،ولقد تبين من خلال هذا الدليل خطورة الوضع البيئي على المستوى العالمي ويزداد من سيئ إلى أسوء وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى عدم تنفيد أحكام تلك الإتفاقيات لأنها تأثر في السياسات الداخلية للدول وفي إقتصادها بطريقة مباشرة, وهو ما يؤدي إلى زيادة الإحتباس الحراري وزيادت غاز ثاني أكسيد الكربون، وهو مايجب وضع أهداف عامة تضم كل دول العالم,ووضع إستراتيجية جماعية لأن التعاون يكون دوليا وليس كل دولة على حدة وتبقى أهم إستراتيجية هي تحقيق التنمية المستدامة بيئيا والتي تتطلب تحسين إستخدام الموارد الطبيعية إلى ما لا يتجاوز قدرة الكون على التحمل.ما يمكن إستنتاجه من هذه المؤتمرات الدولية :

أولا : إنشاء تنظيم وطني ولجنة وزارية لإقرار السياسات البيئية ومتابعة التنفيد والتقييم والمتابعة لتعديل المسار وتصحيحه.

ثانيا : تطبيق جدول أعمال القرن 21 للحفاظ على الموارد وطرق إدارتها مع الأبعاد الإقتصادية الإجتماعية لمحاربة الفقر وحماية صحة الإنسان والعمل من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة.

---

[1]- Celia Gautier, Alix Mazounie," Comprendre la conférence de Paris sur le climat" , coprendre la conférence de paris sur le climat,( Ministère des Affaires Etrangères et Européennes et Minist,

Sepembre 2015) ,p8,9.

ثالثا : نقل التكنولوجيا والوعي ودعم الدور الذي تقوم به الجماعات في التنمية المستدامة مع نشر التعليم.

رابعا : إنشاء مجلس تقني يزود الهيئة الوطنية بتقييمات عن المناخ وردود الفعل المتاحة.

خامسا : ضمان الأخد بعين الإعتبار برامج التنمية وخططها في تأثيرات تغير المناخ.